التعليم الالكتروني في مواجهة رزّايا جائحة كورونا؛
-الاستراتيجيات الابتكارية وتّحديات التنمية العربية-

نادية عيشور، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،
جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2

ملخص

يتناول البحث الحالي موضوع انعكاسات جّائحة كورونا بفعل انتشار فيروس كوفيد 19 في العالم من النّواحي الصّحية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، فيما يروم الإجابة عن إشكالات تتعلق بهدف تّشخيص طبيعة الاستجابات لدى (**الأنظمة ، الشعوب والأفراد**) في مجال قطاع التعليم عن بُعد « **التعليم الالكتروني** » لمواجّهة تّحديات التنمية العربية في ظل استدامة الوباء، من خلال الكشف عن أفضل السُّبل للتّعايش معه في ظل رّواسب الممارسات التعليمية التقليدية وكذا في ظّل التوتر الدّولي والإقليمي والمحّلي القّائم.
الكلمات المفتاحية: رزّايا جائحة كورونا، فلسفة التعليم، تكنولوجيا المعلومات، التعليم الالكتروني المجتمع العربي.

Abstract :

the current research focuses on the theme of the repercussions of the Corona pandemic due to the spread of the ***Covid 19*** virus on the health, economic, political, social, cultural and educational levels. It aims to answer the problems related to the objective of diagnosing the nature of the responses of systems and people in the sector of distance education "E-learning" to meet the challenges of the endemic epidemic and discover the best ways to coexist with it, in the light of the deposits of traditional educational practices as well as in the light of existing international and local tensions.

Keywords: Corona pandemic woes, philosophy of education, information technology, E-learning, Arab society.

مقدمــة

علاقة المجتمع الإنساني بالوباء علاقة عراك طويلة، بطول عداوته لأعدائه القدامى (الفيروسات، الجراثيم، البّكتيريا والطّفيليات). وفيما أثبت « **الإنسان** » من خلال مكافحتها تفوقه ونبوغه وإحكامه السّيطرة على عالم الطبيعة، أثبتت هي الأخرى، في مقابل ذلك صلابتها في لغز خلودها، وقدرتها على الهّيمنة على حياة البشر، بل والمقدرة على مبّاغتتهم وتدمير انجازاتهم وأحلامهم العظيمة، ربّما تكون بذلك العدو الأكثر استحقاقا للاحترام.

يواجّه العالم اليوم رّزايا عديدة بفعل اكتساح الوباء الجّديد، هذا الذّي أزّم العالم بكل قطاعاته فوقّف مجرى الحياة فيها كلّها، فطفق العالم يتخبط تخبط عشواء يمينا وشمالا يستصرخ نخب الدّراية الطّبية والمعرفة التكنولوجية والتّكهنات السياسية للإفصاح عن حّل عاجل حتى يتنفس الصُّعداء.

خلال أربعة أشهر منذ إعلان منظمة الصحّة العالمية عن كورونا بصفته « وباء عالميا» بطله فيروس كوفيد19 (الأربعاء الموافق ل 12 مارس2020)؛ فقد تضرر العالم تضررا شّديدا، بعد أن استجابت

جموع الدول فيه لفرض قرارات الحجر المنزلي الشامل والجزئي والضرر مستمر ما استمر الوباء في شّق طريقة نحو الانتشار وحصد المزيد من الخسائر الاقتصادية والضّحايا البشرية.

فإذا كان على العالم أن يتكيف تعايشا اضطراريا مع هذا العدُّو غير المألوف اقتضاء في ظل غياب حّل نّهائي « لقاح وعلاج فعّال وآمن»؛ فإنّ عليه أن يرتمي في مسلك الاتّجاه نحو تّأمين الاستمرار في الوجود والبحث عن أفضل الخيارات والبّدائل الممكنة لتمكين عجلة التنمية (الاقتصادية والسياسية والصحية والاجتماعية والثقافية والدينية..) من استئناف نشاطها حفاظا على بقاء النّوع البشري.

من الأهمية بمكان أن يُعزى الفعل التّنموي الخّلاق إلى قطاعات التربية والتكوين والتعليم والبحث العلمي في ظّل هذا الظّرف الوبائي العّصيب، باللّجوء إلى تبّني نّموذج التعليم المختلط لاستكمال مسيرة حياة المنظومات التّعليمية عموما، إنّه من لدّن الاستراتيجيات الحكيمة لاستمرارا الحياة الطبيعية، وكذلك التّخفيف من وطأة العزل الاجتماعي وانعكاساته السّلبية.

ولئّن استمر تجاهل الفئات الشّبانية لخطورتها باعتبارها ناقلا بامتياز لعدوى الاصابة بفيروس كوفيد 19 من دون أعراض – كما تؤكده الدّراسات الطبية في موقع Science Direct)؛ ولئّن استمر اتّجاه عموم أفراد المجتمع العربي عموما سّلبيا تّجاه الجّدية في مسألة الالتزام بقواعد السلامة والتباعد الاجتماعي كما تكشفه وسائل الإعلام العربية والوطنية وكذا منظمة الصحة العالمية؛ مّا يعرض الأوساط البيداغوجية لأن تكون مرتّعا للإصابة بعدوى فيروس كوفيد 19، ويعرض الصّحة العمومية لخطر الإصابة المحتملة؛ فإنّ الالتزام بالتعليم الالكتروني، صّار عندئذ، أفضل الخيارات في ظّل التعليم المختلط بوصفه الاتّجاه الاستراتيجي المستقبلي للحكومات العربية على المدى القريب والبعيد، كما صارت الاستراتيجيات الابتكارية أفضل خيار لمواجهة تحديات التنمية العربية.

فالإشكال الذّي يمكن أن ينطرح بشكل تلقائي هو: كيف يمكن للتّعليم الالكتروني كجزء من منظومة التعليم عن بعد أن ينجح في العالم العربي ويحقق أهداف السياسات التعليمية في مختلف المستويات (التعليم الأساسي-الثانوي، التعليم الجامعي)، في ظّل روّاسب مشكلات عالقة على الصّعيد الاجتماعي، السياسي والأمني؟ وهل هناك استراتيجيات ابتكارية في مواجّهة تحديات التنمية العربية من شّأنها أن تذلل قدرا من هذه الصّعوبات؟.

من هذا المنطلق، يروم البحث الحالي معالجة موضوع التعليم الإلكتروني في مواجّهة رزّايا جائحة كورونا، مطعما بتحليل لأهم النّقاط والمعايير التّي تروم ضمان موضوعية المعالجة السوسيولوجية في ضوء الاختلافات العديدة بين بلدان العالم العربي.

أولا- فيروس كورونا – كوفيد19-؛ يكتسح العالم تهديدا وتحويلا؛

1) الهُوية والأبعاد؛

منذ أزيد من خمسة شهور، والعالم برمّته يرزح تحت عبّء الدّهشة والتّهديد، محور البطولة هنا هو فيروس كوفيد 19، أسباب الدّهشة إنّما تكمن في ممّيزاته الخّارقة، فيما تشّكل عوامل الخطر وما يمكن أن يفضي إليه من هلاك، مبعثا حقيقيا للتّهديد.

فهو ليس ككل الفيروسات، متّكيفا للانتقال بين البّشر عبر التّقارب والاختلاط الجسدي والهّباء الجوي؛ بموجب تفرده بخاصية العنفوان في العدوانية، المقاومة الشّرسة والقدرة الفّائقة على التّحول. ناهيك عن طول مدة حضانته المقدرة ب (14 يوما) وإن تّآكلت مع مرور الزمن بتغير الفصول، مع عدم ظهور الأعراض لدى عدد كبير من حّامليه من الشباب ومن ذوي المناعة الذاتية القّوية وكلّها عوامل تزيد من معدل الخطورة، ما يسمح بتمكينه من حصد أضرار جسّيمة على الصعيد الصّحي كما الصّعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

لقد وفّرت ميزة التّطور في وسائل التنقل والسفر في العالم الجّديد، فرصة الانتشار غير المعقول وتحول هذا البطل "فيروسكوفيد19" إلى وباء عالمي، بعد أن فشلت جميع السّبل المتّخذة في احتوائه إلى غاية الآن، ضمن بؤّرة بعينها وحيّز زمني محدد، فاكتسح العالم بإصابة أكثر من 15 مليون شخص ووفاة

أزيد من 600 ألف آخرين بتاريخ (2020/07/23). وفيما الأرقام كل يوم في تصاعد مستمر، فكذلك، هي بؤّر الوباء في تغير مستمر، هذا مع عدم توفر أو ثبوت فعالية أيّ لقاح حتى الآن لعلاج كورونا.

وعلى قدر تزايد معدلات انتشاره جغرافيا، وتطور وتعقد سّلالاته شّكليا (أخطرها تلك التّي تفّشت في أوروبا)، على قدر تزايد خطورته أكثر فأكثر باستيطانه الدول الفّقيرة اقتصاديا والمتخلفة اجتماعيا، فضلا عن تلك التّي تُعد بؤّرا سّاخنة للحروب الأهلية والصراعات الطائفية والعرقية والدّولية (حالة اليمن وسوريا وليبيا والعراق وفلسطين ومنطقة كاشمير وبورما وبنغلادش وباكستان وغيرها)، وإن لم تكشف تّماما عن ذلك حقيقة الإحصائيات لعدم دّقتها.

كذلك آثاره وأضراره المستديمة على صحّة نسب معتبرة حتى من المتعّافين منه، تلك التي تّؤكدها نتائج التقارير الطبية ونتائج البحوث السّريرية في معظم البلدان المتطورة، لاسيما على وظائف الرّئة والكلى والكّبد. "فحسب إحدى الدراسات الصينية (تاريخ التصفح: (2020/05/20) التوقيت 16.00، تاريخ النشر (2020/04/21)، الرابط:https://www.alhurra.com/health)، فقد عرف كورونا داخل أوروبا تطورا شمل 30 سُلالة عبر العالم أكثرها خطورة تلك التّي تفّشت في أوروبا، ما زاد من صعوبة دراسته والوصول بالباحثين في مختلف مراكز البحث الطبي إلى نتائج تشخيص موحد؛ قد يفضي إلى ايجاد علاج أو لقاح فعّال وآمن".

كان هذا على الصّعيد الطبي أمّا على الصّعيد السّيكولوجي؛ فتؤكد إحدى الدراسات السيكولوجية والتّي تم تنفيذها في جامعة كونكورديا Concordia بكندا، من قبل الباحث السيكولوجي جين فيليب قوين-Jean Philippe Gouin، بعد "استجواب (افتراضيا) ل1000حالة، من منطقة كوبيك، حول تقييم آثار الحجر على الصّحة العقلية خاصة العوامل الدّاعمة على زيادة الضغط الاجهاد النّفسي. وحسب أرقام المعهد الوطني للصّحة العمومية لمقاطعة كوبيك، فإنّ الشريحة العمرية 80-89 سنة تمثل نسبة 40,1 بالمائة لبعض 3700 حالة وفاة، بينما 90 سنة فما فوق تمثل 33.4 بالمائة، وتلك الممتدة من 70 إلى 79 سنة تمثل 18بالمائة" (ttps://www.tvanouvelles.ca/2020/05/20/une-etude-sur-limpact-du-confinement-chez-les-aines).

في الوقت الذّي يبقى هاجس الخوف من انتشار موجّة ثانية مسيطرا يشغل حيّزا كبيرا من الاهتمام، إذ يراود المشتغلين بقطاع الصحّة بالدّرجة الأولى على غرار الأنظمة الحاكمة في مختلف الدول (المتخلفة والمتقدمة) وبخاصة تلك التّي تضررت اقتصادياتها بعد معاناتها إكراهات اقتصادية عميقة؛ شّلت السّير العادي للحياة العامة للمواطنين، وتسببت في تفاقم المشاكل الاجتماعية، كما أفضت إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي نتيجة لزيادة منسوب الغضب الشّعبي، والمعبّر عنه في صُّور متعددة من الاحتجاجات الشّعبية (حالة تونس، لبنان، الجزائر، المغرب، السودان، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بريطانيا...).

2) <u>فيروس كورونا-كوفيد 19-الإنعكاسات والأبعاد:</u>

لقد سجل فيروس كوفيد19 انتشارا واسعا منقطع النّظير في العالم كّله، بعد رحلة غزو شّنيع من مدينة وهان بالصين، إلى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، فالبرازيل فروسيا مرورا بأوروبا، مخلفا أكبر بؤر للانتشار في العالم، استحوذت على ما يزيد عن نسبة 85% من مجموع الإصابات والوفاة. حيث هي الأرقام في صعود مستديم باستدامة توسع دّوائر انتشاره في جغرافيا العالم.

وفي العموم نرصد أهم الانعكاسات السّلبية التي نجّمت عن انتشاره عالميا في النّقاط الآتية:

- ترتب على جائحة كورونا، مشكلات معقّدة وكبيرة ستكون لها آثارا مدّمرة إن لم يتم تّداركها في الشهور القادمة، حيث أضحى الركود الاقتصادي يهّدد كُبّريات اقتصاديات العالم، وحيث الأمن الغذائي يهّدد استراتيجيات مواجّهة الفيروس في حّد ذاته كضرورة ظرفية قّورية، وحيث التّصادم العسكري بين قوى العالم إثر حالة التّأزم السياسي بّات وشّيكا. فهناك ركود بل هو شّلل اقتصادي؛ نلمح تأثيره في ثلاث مستويات:
  - رفع الميزانية المخصصة للإنفاق على استراتيجيات المواجّهة لاحتواء المشكلة على حساب ميزانيات كانت في الأصل مخصصة لتحقيق مّآرب اقتصادية أخرى من خلال توفير العتاد الطبي، إقامة مستشفيات ميدانية وعّائمة، رفع أجور وعلاوات القطاع

الطبي والتّمريض، حفر مقابر جماعية تحت ظروف وتقاليد دّفن غير اعتيادية، رفع ميزانية البحث العلمي الطبي.

- انخفاض مردود الإنتاج الاقتصادي وتعطل حركة التجارة الدولية والوطنية بفعل سياسات الاغلاق والحجر.
- انخفاض معدل الاستهلاك الجّماهيري وتقليص حجم الاشباع لكثير من الحّاجات الأساسية والكمالية والتّرفيهية مّا أثر على الصّحة العامة ومستوى ونمط الحياة.
- الاستعانة بتدخل المؤسسات العسكرية (جيش، خبراء طائرات عسكرية) في بعض البلدان (حالة إيطاليا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية)، لفرض الحجر المنزلي ونقل ودّفن جثّث الموّتى ونقل العّتاد الطبي (حالة الجزائر).

- خطورته الكبيرة على الصّحة العمومية وحصد أرواح كّثيرة، إلى جانب تعدد الفئات المعرضة لعوامل الخطر، كالمسّنين والمصابين بأمراض مزمنة ومناعية (داء الإيدز، داء السكري، أمراض القلب والشّرايين، داء السرطان)، حتى فئة الأطفال والشّباب، من الجّنسين.
- شكل تّهديدا سياسيا وأمنيا حقيقيا وقّويا من النّواحي الآتية:

- أثر على طبيعة العلاقات السياسية والأمنية والتبادل الاقتصادي بين القوى العظمى (حالة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجّهة الصين استمرارا لتداعيات الحرب التكنولوجية، التي لم تخمد جّذوتها بعد، وربما تتطور إلى حرب عسكرية بعد التّصريح الأخير للرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول احتمالية قطع علاقات التّعاون بينهما وأيضا لهجة التّصعيد لدى الطرف الصيني إثر أزمة هونغ كونغ)، وأيضا تمركز اهتمام كل دولة على نفسها والتنافس في الحصول على معّدات طّبية (حرب الكمامات بين الولايات المتحدة، فرنسا وإسبانيا وألمانيا) على غرار المنافسة الشّرسة بين المختبرات والمراكز الطبية التّي تديرها شركات تجارية؛ ستتجلى أبعادها الربحية حين الإعلان والبدء في مباشرة تصدير أول لقاح فعال وآمن للفيروس.
- أثره على طبيعة وأشكال التّعاون الاقتصادي والسياسي بين دول العالم الغربي، أي شمال القارة الأمريكية ودول غرب أوروبا ودول عالم الجنوب، فمن المحتمل أن تحل ورقة الأدوية واللّقاحات للشّركات الطبية، في زّمن الحرب الصّحية والأوبئة العالمية، محّل ورقة القروض والهّبات المالية للبنوك العالمية.
- الارتباك في مواقف دول الاتّحاد الأوروبي وكذلك الدول الأنجلو سكسونية، بعدما فقدت بوصّلة التّحكم في إدارة المشكلة بوصفة عالمية، لانزواء كل طرف على حدا تأكيدا للتفرد بالزّعامة والحضور الدّولي.
- من النّاحية الأمنية وعلى الصّعيد الطبي فإنّ الاتّجاه نحو خيار التّنافس في ايجاد مخرج لأزمة كورونا واستفراد كل دولة بجهودها في سبيل تطوير لقاح ذو شّأن؛ ترتب عنه ضعف التنسيق وإطالة عمر الفيروس وتباعا تأثيراته الخطيرة في أرجاء العالم.

- أما آثاره على الصّعيد النّفسي والاجتماعي فإنّنا نسجل بشّأنها ما يلي:

. الضّغوط النّفسية، نتيجة لمشاعر القلق والرّعب من الإصابة بالمرض والفناء، ثم مشاعر الألم والحزن على الضّحايا المتّوفون وبالأخص من لدن ذّويهم، هذا إضافة إلى تنامي الشعور بالاكتئاب والإحباط واليّأس بفعل الوحّشة وانطفاء شمعة الأمل في ايجاد حّل إلى غاية كتابة هذا البحث. سمعنا بانتحار حالات في أوروبا حتى من أوساط الأطقم الطّبية (قناة بي بي سي العربية)، كما سمعنا انتقام بعض المصابين من المجتمع حالة المتسبب في إحدى العاملات بالسّكك الحديدية ببريطانيا (حدث في شهر مارس وفق تصريح قناة فرانس 24).

. الضغوط الاجتماعية نتيجة الحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي لمدة طالت شهرين متتالين في أغلب الدول، تسببت في قطع التواصل المباشر، الاطمئنان على الأهل والأقارب والأصدقاء، التّعرض لنّقص المؤّن الغذائية، وانعدام خدمة التّوصيل في كثير من البلدان

والمدن والأحياء في الدول المتخلفة، وحتى انخفاض فرص العلاج وبروز مشكلات انحصار بيع الأدوية لعلاج أمراض خطيرة أخرى (السرطان، الصرع، الأمراض العقلية...) بسبب غلق العيادات الطبية الخاصة وتوقف القطاع العام، أيضا مشكلات استثنائية تتعلق بالاغتصاب، العنف الأسري والقتل، النّهب وسرقة المحّلات التّجارية والبنوك في عديد الدول والمدن.

- فيما يندرج خطره ثقافيا، في سّلبيات انكماش الحياة الثقافية برموزها وطقوسها وشعائرها بما تحمله من قيم وتقاليد وطقوس ومعّاني عميقة، تلك المستّوحاة من الثقافات الخاصة بمختلف الشعوب. فالآن نشهد تعطل جميع المؤسسات الدينية (كنائس، معابد، مساجد،...) وكل اجتماعي ذو صلة بها كالزواج والختان، عيادة المرضى، صلة الرحم، والأعياد الدينية مثلا، إضافة إلى النشاطات الثقافية على الصّعيد الفنّي، كالإنتاج السينمائي، المسرحي، التلفزيوني، الموسيقي والغنائي والفولكلور والسّيرك المتجّول، دون أن نغفل أنواع أخرى مختلفة من الأنشطة كالرياضة التنافسية والسياحة الثقافية وغيرها مما تتطلب حضورا جّماهيريا مباشرا.
- إمكانية سيطرة ثقافة صاحب المنتج الدّوائي العلاجي على العالم في عالم التعايش واستدامة كورونا، وفق شروط يتم تحديدها قد لا تتلاءم والمصالح العامة لدول الاستهلاك.

ثانيا- الإجراءات المتّخذة عالميا لمواجهة خطر فيروس كورونا:

إنّ مواجّهة خطر انتشار فيروس كورونا تطلب منذ البداية، وإن كانت متأخّرة حسب البعض ومبّكرة لدى البعض الآخر، اتّخاذ مجوعة من التّدابير أكّدت عليها منظمة الصحّة العالمية فور إعلانها عن الجّائحة الوبائية العالمية منذ منتصف شهر مارس للسنة الجّارية، والتزمت بها معظم الحكومات، سواء الدول المتقدمة أو المتخلفة، بدّرجات متفاوتة في محاولات لاحتواء انتشار فيروس، معظمها اندرج ضمن الإجراءات المتّخذة الآتية:

- تّأمين سلامة فريق الموّاجهة الأول من الأطباء والممرضين وعمال التّنظيف ورجال الأمن ورجال الإعلام والسياسيين، من خلال العمل على استيراد وإنتاج العتاد الصحي الخاص بالسلامة من عدوى الفيروس..(الكمامات، البدلات الطّبية، وسائل التّعقيم والتطهير أجهزة التّنفس الاصطناعي، أجهزة الكشف المبكر والاختبارات الطبية، الأدوية والمضادات الحيوية، خيمات المستشفيات الميدانية والعّائمة، رفع أجور الجسم الطبي ومعاونوه، ورفع ميزانية البحث العلمي المخصص لتكثيف جهود الباحثين وتجاربهم العلمية لغرض إيجاد دواء ولقاح آمن للفيروس.
- مباشرة النّشاطات الأكثر ضرورة باعتماد وسائل التفاعل اللاسلكي والتفاعل الالكتروني، في حقول الممارسة السياسية والاقتصادية والإعلامية والتعليمية والبحثية وغيرها، كالتحادث عبر تقنيات التحاضر عن بُعد، وعقد اجتماعات عن بُعد عبر برامج الزوم فضلا عن الاستخدام العمومي لشبكات التواصل الاجتماعي.
- غلق المؤسسات العامة والخاصة، منعا للتجمعات، من تلك التّي لا تشكل نشاطاتها ضرورة أساسية. كالمدارس، الجامعات، المتاجر الكبرى، قاعات وملاعب الرياضية المسارح، المقّاهي، دّور العبادات، محّلات الحلاقة التّجميل والجيم، والحّدائق العامة...
- فرض الحجر المنزلي الجّزئي والكّلي لمدة شّهريين فأكثر مع خيارات التّمديد حسب اقتضاء الضرورة، ولجوء بعض الدول إلى التّدخل العسكري لتكريس قواعد الضبط الاجتماعي العام.
- تّأمين المواد الغذائية الأساسية في عديد البلدان (أوروبا، أمريكا الشمالية، الصين، اليابان، دول الخليج، بعض بلدان شمال أفريقيا كمصر والجزائر على سبيل المثال) وأيضا توفير خدمة التوصيل في البلدان الأكثر تطورا (الصين، أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية كندا). باحتكارها للاستهلاك المحّلي دون تصدير ومحاربة المضاربة التجارية، وفرض قيود قانونية على تّجار الجملة وغيرها من إجراءات توفير السيولة.

- يلاحظ بقوة فاعلية دّور المنظمات المدنية العالمية (الإسلامية خاصة) والجمعيات الخيرية القطرية المحلية والعمل الأهلي في دّعم جهود الدولة وسّد احتياجات الطبقات الهشّة من أفراد المجتمع.
- تسريح فئات من الموظفين والعمال وبخاصة النّساء الأمهات ومن ذوي الأمراض المزمنة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص بدرجات متّفاوتة.
- السماح بمزاولة النشاط للقطاعات الأكثر ضرورية، كتلك المتعلقة بتّأمين المواد الغذائية وصناعة ملابس الحماية ومواد التّعقيم والتّطهير، مع متابعة النّشاط وإبقّاؤه تحت الرقابة وبناء على رخص قانونية.

ثانيا- استراتيجيات التعليم الالكتروني في مواجهة رزّايا جائحة كورونا في العالم العربي:

يعاني العالم العربي في جزء منه، الفقر والحرمان من النّاحية الاقتصادية، والتوتر الأمني والطائفي والعرقي من النّاحية السياسية في جزئه الآخر، واجتماع كلاهما معا في المتبّقي منهما، ولكل هذه القضايا مفرزاتها من المشكلات المجتمعية على الصّعيد النّفسي والاجتماعي والتربوي والثقافي. والعلاج ليس باليّسير ولا بالعاجل، لكون ترسّبات الماضي لا تزال تطرح اشكالاتها المعقدة بإلحاح، ولكون الحلول التّرقيعية المعتمدة لا تزال دون جدوى فإذا ما أضيفت إليها تّداعيات أزمة كورونا كمعطى واقعي جديد، وعبّء إضافي ثقيل، يجعل من التأزم أكثر تعقيدا باقتضاء بروز تحّدي جديد؛ فنجاعة الجهود المتوقعة إذن، لابد وأن تتضاعف، والأساليب المنتّهجة سّلفا لابد أن تتبدل بالكامل.

"إنّ أنشطة المنظمات الحديثة تتركز في هذه الأيام على ما يمكن أن نسميه نصوص لبحث التعليم عن بُعد «التّنسيق الزّمكاني»، أي إعادة تنظيم العمل وترتيبه من الوجّهتين الزمانية والمكانية، وقد أتاح التقدم الهّائل في مجال تقانة المعلومات والاتصالات الالكترونية مجالا واسعا لتجاوز المكان والزمان بصورة لم تخطر على البال في الماضي، فالقدرة على اختزان كم هائل من البيانات وبثّها في أرجاء المعمورة بلمّح البصر قد بدأت تغير كل جانب من جوانب حياتنا. كما أنّ عمليات العولمة – التّي نجمت عن هذه التّقانات وتسببت في نشّوئها في الوقت نفسه- أخذت تفعل فعلها في إعادة تّشكيل المؤسسات، وتصدق هذه المقولة على الشركات التجارية الكبرى التّي يتزايد التنافس بينها لتحقيق مواقع متقدمة في الأسواق العالمية" (أنتوني غيدنز، 2005، ص428).

من هنا يمكن أن نكرر طرح الإشكال السابق: كيف يمكن للتعليم الالكتروني في العالم العربي أن يساهم في تحقيق أهداف سياسات التعليم الوطني في ظل استمرار رّزايا جّائحة كورونا وفي ظل أوضاع اقتصادية متدنية و/أو أوضاع سياسية وأمنية متوترة؟.

إنّ **الإجابة السوسيولوجية النّموذجية**، في تقديرنا، على هذا التساؤل تدفعنا إلى اعتماد مدخل التربية المقارنة

بمختلف مقارباتها لمناقشة مجموعة من النّقاط الآتية:

1) السّياق العام لإعادة التّوازن بين القوى التكنولوجية في زمن ما بعد كورونا:

إنّ التّوجه نحو استراتيجية التعليم المختلط في العالم العربي بّات ضرورة ملحة تفرض حتّميتها على الأنظمة الحاكمة وكذا القاعدة الشعبية، من المؤّكد أنّ لهذا النوع من التعليم المقدرة على امتصاص بعض الاكّراهات على الصّعيد السيكولوجي والاجتماعي، كما يسهم في بحث وايجاد حلول عملية للأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية، طالما كفلت له تكنولوجيات الاتصال استمرارية الأداء ولو بقدر أقل من الكّفاءة، على غرار بلاد المنتج التّكنولوجي.

ندرك عمليا وعلميا أنّ العولمة ما كان لها أن تنجح وتفرد جّناحيها على العالم ما لم تعتمد على منظومة اعلامية متطورة، خّلفها إدارة معرفية نّابغة تؤُزّها أزّا؛ حّددت لها مساراتها الفكرية وآليات ممارستها الاستراتيجية، فمخّض تنفيذ مخطّطاتها نتائج مُذهلة، مكّنت من تطويع الإرادة العامة لمعظم الشعوب في العالم، بعد أن هيمّنت اقتصاديا وسياسيا على حكوماتها بمقتضى آلياتها الكلاسيكية.

نقف اليوم، على عتبة القرن الحادي والعشرين، وقد أصبحنا مكبلين طواعية بمنظومة قيمية وسلوكية باتت تبلور «الثقافة العّولمية»، بما لها من سحر غامض في تّوحيد نمط اتّجاهات الحكومات نحو القضايا

المشتركة، واتّجاهات الشباب تباعا نحو تطلعات المستقبل. وكل هذا وأولئك لم يكن ليتحقق لو لا تكنولوجيا الإعلام (الكلاسيكية والحديثة) بكل أشكالها، أنواعها، وسائلها وأساليبها الإغرائية والإغوائية.

من المتداول أيضا أنّ الوسائل، مهما اختلفت هي سلاح ذو حّدين، يمكن استغلالها على النّحو الذّي توظف له؛ فبات مُدّركا إذن، أنّ نجاح الوسيلة التكنولوجية يمكن أن يستثمر في إحداث نتائج مقّلوبة لم يكن لأحد أن يتخيلها، تّماما، على نّقيض ما خُلقت لأجله، وبهذا يمكن الجّزم أنّ طموح التعليم العربي في تحقيق أهدافه العميقة بالارتقاء يمكن أن يتحقق على قاعدة الاستثمار الأمثل لروح الوسيلة التعليمية الحديثة وهي "التعليم الالكتروني"؛ فيؤتي ثُمره اليّانعة، تلك التّي فشل النظام التعليمي بوسائله التقليدية فشلا ذّريعا في تحقيق أهمها على مدار سّنين طويلة. ولا نقصد التعداد الكمي بل المقصود إنّما هو التعداد النّوعي.

فالمؤثرات الصوتية والسمعية والحرفية لها دّورا بالغا في استقطاب مدركات الإنسان بجميع مكوناته العقلية والحسّية، النّفسية وحتى السلوكية، فبات يقينا أنّها أشبه بالدّواء الذّي ينجح في إصابة العّلة في مقتلها. وبهذا أصبح العالم قرية واحدة « جغرافيا »، كما أصبح عقلا واحدا « فكّريا »، فيما أصبح استجابة تفاعلية واحدة « سُّلوكيا »، وكل ذلك يقبع تحت مسمى « الثّقافة الكّوكبية » عالميا، وجميعه إنّما تم بفعل وسائل تكنولوجيا الإعلام. هذا تجلّى بوضوح في استجابات الحراكات الشّعبية في معظم بلدان العالم وفي القارات الخمس، بعد أن حقق الإعلام الحديث بكل وسائله السمعية والبصرية وعبر شبكات التواصل الاجتماعي غايته في صناعة ملّمح « العقل الاحتجاجي ».

فإذا كان تقسيم العالم وفق سُّلم المكانات، دولا وشعوبا، مرهّون بتفوقها عسكريا، اقتصاديا وتكنولوجيا، وإذا كان مُقّدرا لهذا الانقسام أن يتّمثله القّائمون على أنظمة الحكم وإدارة دّواليبه؛ فإنّ منطق العقل الاحتجاجي يقول: أنّ العقل الالكتروني عبر « من يتمثله دوليا من الهُويات الإبداعية العالمية» ذّاك الحاشد لكفاءات وطاقات وحاجات ومهارات الشعوب من مختلف الدول، والمهّيمن على رسم « العمومي المشترك » لآمالها وطموحاتها؛ يتّهيأ تّدريجيا لبلورة مفهومات جّديدة لأشكال علّائق مبّتكرة؛ تضفي معاني مغايرة تّماما لمستقبل السياسات العالمية وكذلك اقتصادياتها في المستقبل القريب كما البعيد.

صورة العالم، كما هي عليه إلى غاية الآن، من تراتبية طبقية دولية، يمكن أن تفسر بانعكاسية الصورة النمطية لعلاقة مجموعتين أساسيتين، ليس بالضرورة أن تبلور أيّا منهما الكيان الشّمولي للمجتمع برمته ذاك الذّي تتمثله (قيميا وسلوكيا). فمن الممكن أن يحيد الظّل عن التّمثال الذّي لا يمكن أن يجسده مطلقا ما دامت الشمس في وضعية دّوران.

فحكام العالم هم في اختلاف وتشّابه مهما كان انتماؤهم إلى عالم التقدم أو عالم التخلف، الشمال أو الجنوب، الغنى أو الفقر غير أنّ التفاف الشعوب حول حاجاتها البيولوجية الأساسية وإشراقاتها الرّوح-إنسّية هو محّل اجماع مطبق، إذ تترجم لّوحة « الطّبقية الدّولية في العالم » لّوحة مماثلة ل « طّبقية أشخاص معّنويون »؛ إنّما يجسدون، كلاّعبين في مسرح الحياة، أجهزة حكومية تمثل شّعوبهم. وبهذا يكون العقل العولمّي الجّديد، عبر ما يمكن ل «العقل الالكتروني» أن يوفره له من مّيزة التّفاعل الافتراضي؛ الأقدر على تغيير وجّهة مصّائر الشعوب مستقبلا نحو المّأمول والمحمود لصالح البشرية جمعاء.

بإمكان الشعوب في نّهاية المطاف أن تصنع مجدها وتألّقها بنفسها، وعلى قدر مقدار إتاحة التّعليم الالكتروني للجميع، وعلى قدر استمرار التلاقح المعرفي بين ثقافات العالم؛ ستتغذى روح التّمكين لها للمساهمة بفعالية كبيرة في تعديل بوصلة الثقافة العولمّية وأنسّنة المعرفة العلمية، تلك التّي ستقود العقل العولّمي وتمارس ضغطها عليه بكل ما أوتيت من ثقل يفوق حتى ضغوط القوى التقليدية "الطعام والسلاح".

فصناعة المصير كسّيناريو، إذن، ليست بالضرورة تلك التّي تحتاج فيها الدول العملاقة إلى وقودها من (ممارسة الرّهبة: ظاهرها الاحترام، وباطنها التّهديد العسكري والنّووي عبر تقنيات التكنوفوبيا (التكنولوجيا الخبيثة)، وإنّما هي تلك الهّالة من الكبرياء؛ تنسجها أنامل، حلت خاصية التصبر في كيانها؛ فاستطاعت حياكة تاريخها وحاضرها معا لرسم مستقبلها الوسيم على ايقونات التكنوفيليا (التكنولوجيا الطيبة).

وها هي الصين « مّهد فيروس كورونا »، تعطينا مثالا، قد يكون، مبدئيا، جيّدا ومفّعما بالتّفائل عن شموخ الذّات المجتمعية (التسامح، التواضع، الضّوابط، الرّقابة، الوطنية، حسّ الجماعتوية..الهُوية كخصوصية نوعية...)، فيما يقابلها انتكاسا مرضيا، يولد تشّاؤما مقّنعا لوجّه الولايات المتحدة الأمريكية،

حيث طغيان مؤشرات (العشوائية، الارتجالية، الاستعلاء، الحرية، المواطنية، حسّ الفردانية، التفرد، السيادوية، الممّلكية -روح التّملك-..)، بهذا يمكن تصور مسألة إعادة التّوازن بين القوى الكبرى في عالم ما بعد كورونا، بعد انخراط مختلف الفّاعلين السياسيين والاقتصاديين والعلميين في "معترك النّقاش الحامي" سيبدو على غير طبيعته المألوفة. من الممكن أن تنبّثق فكرة إعادة النّظر في مسألة مسّلمات « إعادة التّوازن » عن محاولة إنزال تلك المواصفات والمفاهيم منزلة الاعتدال والوسطية والتّشارك، ولا شّك أنّ حرب التكنولوجيا والقرصنة الالكترونية بين أكبر المنتّجين لها في العالم ربّما سيفضي إلى عالم جّديد يزحزح مفاهيم "العولمة"، "الكوكبة"، "الأمركة"، "الغّربنة" وحيادة "اللّيبرالية الامبريالية"، "الديكتاتورية"، لصالح مفهومات جّديدة تقحم نفسها لفرض فلسفة التعدد والتنوع للعقل الإنس-إلكتروني الجّديد.

2) الأسس الابستيمولوجية لفلسفة التربية العربية:

طالما عكس التّنوع الفكري في حقول المعرفة الانسانية والاجتماعية تاريخ تعدد نّواظم الشّأن الثقافي؛ مجسدا مصّفوفات من المعتقدات يتم ترسّيخها عبر التنشئة الاجتماعية في محّاضنها غير الرّسمية، كما يتم تطويرها، كذلك عبر التنشئة الأكاديمية ضمن مختلف مؤسساتها الرّسمية، فعلى هذا، تختلف فلسفات التربية في ارتباطها بمسألة الهُوية (الجغرافية والعرقية والدينية والتاريخية...) من مجتمع إلى آخر، ومن خّلفها سياسات التعليم، وإن تأثرت تأثّرا كبيرا بمجّريات التغير والتّغيير في العالم تحت مظّلة التنمية والعولمة.

تتّجه منظومات التربية والتعليم في العالم العربي إلى تحقيق مطالب التنمية بانتهاج مسّالك تجارب التعليم في الدول المتقدمة عموما إلّا ما نّدر، فيما يُراعى في أغلبها تقديسها للدين الرّسمي وهو «الإسلام»، وأيضا ولائها لمقومات وثوابت الأمة العربية والوطنية في العموم، دون أن نهمل، بطبيعة الحال، بعض الخصوصيات التي تميز كل بلد عربي عن الآخر، خاصة من حيث تعدد الأديان (اسلام، مسيحية، يهودية، لا دينوية) وتعدد المذّاهب في هذه الأديان (سُّني، شُيعي-كاثوليكي-بروتستانتي-أرثودوكسي، أسفارديمي-أشكنازيمي)، كما تعدد الأعراق الأثنية (عرب، فرس، أكراد، أمازيغ، هجين...)، إلى جانب نوع أنظمة الحكم السياسي القّائمة (نظام ملكي مطلق ذو شرعية دينية، نظام ديكتاتوري ذو شرعية ثورية، نظام جمهوري ذو شرعية ديموقراطية،...) وكذا الأيديولوجيات المتبناة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية (الإسلامية، الرّأسمالية، الشيوعية) ثم مقدار احترامها لثوابتها في تبّنيها لكل محاولات التكيف والتهجين بين مختلف هذه الأنماط.

في سياق عولمة نّماذج التّعليم (نادية عيشور، 2012، ص30)؛ فإنّ انبثاق فلسفات التربية المعاصرة السائدة في العالم الغربي من أسس فلسفية مادية محّضة، تكرس رُؤية خاصة لنمط وفلسفة الحياة، كما تحرض بشّراهة على استثمار الطاقات البشرية إلى حّده الأقصى والاهتمام بجوانب الاختلاف والفروقات الفردية، ومنه تطوير روح المبادرة والمبادأة والمنافسة والتفوق لتتويج استحقاق مكّافأة هذا التّميز والتألق من حيث الكفاءة والجّودة؛ من شّأنه أن يفضي إلى اختلالات عند تصديرها كنّماذج إلى بيئات مجتمعية، ذات رؤّى سوسيو ابستيمولوجية مغايرة من حيث أسس المنطلقات وقواعد الأصول.

لهذا فإنّ سيطرة فلسفات تربوية عصرية غربية الوعاء والمحتوى، الجسد والروح، تّلك التّي يتم تصديرها كسلع لجميع الدول السّائرة في طريق التنمية وفق النّموذج الغربي؛ قد يجعل من محاولة اسقاط تطبيقاتها دون جذورها، في العالم العربي تحديدا، محاولة بّائسة وعديمة الجدوى، ولا نعني عدم التطور.

إذ تزداد صّعوبة التّكيف في محاولات ادماج مّيزات نّموذج التعليم المتطور بكيان نمط التعليم المحّلي في جّوهره التقليدي، أي تسّيير إطار أجّنبي مستورد (**Carrosserie**) بروح محّلية؛ فبأي آلاء منطقهما يمتزجان؟؟؟، وربّما عُّد هذا من بين أهم الاشكالات التّي لا يزال يعاني منها القطاع في أغلب البلدان العربية، تلك التّي تسعى جاهدة وبدّرجات متفاوتة، إلى تطوير مناهجها التعليمية للحاق بالرّكب الحضاري فيما تُؤَثر (أي تفضل) الحفاظ على هُويتها من خلال تّأصيل معارفها وتقديس خصائصها، على سبيل المثال: مشكلات تطبيق نموذج التعليم الغربي (ل. م. د) في سياق إصلاح التعليم العالي العربي.

وعلى نّقيض التعليم التقليدي؛ تنطلق معركة التغيير نحو البناء والتّشييد، عبر نّموذج التعليم الالكتروني، من القاعدة أولا، قبل القّمة، إنّها رهان إبداع وابتكار متواصلين لجهود طّرفي العملية التربوية (الأستاذ والطالب)، ليس للإدارات التربوية أو حتى وزارات التعليم وصّاية فلسفية وعملية كبيرة على نجاعة مخرجاتها؛ خارج نطاق توفير الوّسائل والبرمجيات التكنولوجية ووسائط الدّعم الفّني والبيداغوجي.

يفترض ألاّ يتحقق ما كان مّأمولا يروم أهدافا استراتيجية -بعد كما قبل- تطبيق نموذج التعليم المختلط (الكلاسيكي + الالكتروني)، ما بّقيت على حالها مختلف السّياسات العربية التعليمية، تلك التّي ختمت على مخرجاتها الاجتماعية طابع السّلبية والانسحابية. إنّه الخّواء التربوي الملازم لبنّية تحّتية اقتصادية؛ تغّذي مشكلات مجتمعية بنيّوية، تنخر ما يزخر به المجتمع من هياكل ومؤسسات وموارد طبيعية وثروة بشرية.

من البّديهي لدى خبراء التربية المقارنة أنّ فلسفات التربية المعاصرة مهما تقاربت لتوحيد لوحة التعليم في العالم – الكوكب؛ كما هو مقررا في مبّادئ وأهداف جامعة الدول العربية، لا يمكن أن تخلو من تّكهاتها الخاصة، تلك التي تطبعها همّسة التاريخ ولمسة الانجاز الحضاري، حيث أنّ بنّوك المعارف الإنسانية، من خلال عديد المواقع والمدّونات والمنتديات الالكترونية، وإن كانت جامعة لجهود العولمّيين، تروم الالتفاف حول قضايا عالمية، غير أنّ ما يفوح منها من روّائح وما يميزها من تّكهات، تصدق حالة النزوع الفطري إلى عدم التطابق وتؤّكد حّاجة البشرية إلى التّنوع والتعدد كمطلب أساس.

عند تصّفح عديد الأفلام العلمية الوثائقية والفيديوهات التعليمية (دروس تدريبية ومحاضرات نظرية)، وحتى خارج نطاق ذلك، مما يتعلق بالتّسلية والتّرويح من أفلام ومسلسلات ورسوم كارتونية وحكايات لقصص وأمثلة شعبية ورسم كاريكاتوري، وديكورات اشهارية، واعلانات تجارية تسويقية عبر الفضائيات وقنوات اليوتيوب؛ نّقف على حقيقة هذا الأمر جّليا ودون أدنى شّك، والذّي يقتضي تسرب أو تسّريب لتلك البّصمات الخاصة المُلّوحة، خّفية، باحترام " الأنا " خلف ثقافة التّسليع لكّل المعارف التربوية والإنسانية وحتى الأخلاقية حيثما حّلت في أي زمان ومكان (مثال حالة ما يعرض من أفلام تّرويجية للسياحة في الصين عبر قناة الصين الدّولية الناطقة باللغة العربية-حالة المسلسل الديني الايراني "النّبي يوسف" والمسلسل التاريخي التركي "أرطغرل" في قنوات عدة).

بيد أنّه قد حان الأوان، على السياسات التعليمية العربية أن تحذو حذو الغرب في اجراء استراتيجي مفيد وبسيط للغاية وهو منح (المعلم-الأستاذ) مركز الاهتمام الأول. ولتفعيل نجاعة هذا النمط من التعليم بالذّات، يجب إعادة النّظر بل تغيير معايير التّقييم الرّسمية جملة وتفصيلا، تّلك المتعّلقة بملف المناقشات والتّرقيات بالنّسبة للأساتذة وأيضا بمداخيل مالية مكملة كالمنح والعلاوات، وبطرائق التّقييم والتحصيل والنّجاح الدراسي ومسابقات التّوظيف بالنسبة للطلبة، من خلال استهداف منتوجهم الإبداعي والابتكاري المكلل بمعاملات التأثير البحثي عبر الوسائط الالكترونية (حالة ترقية الأساتذة في جامعات العراق مثلا، فلا يمكن للمحاضر أن يرتقي إلى رتبة أستاذ التعليم العالي إلا إذا كان لديه معامل تأثير قدره 12 نقطة، ولا يمكن أن يدرج ضمن مصاف العلماء إلّا إذا توفر لديه معامل تأثير يفوق 45 نقطة). وتوحيد هذا الإجراء لجميع الجامعات والتخصصات باختلاف فروعها المعرفية داخل البلد الواحد. هذا الذّي سيتماهى من جّهة، وبالقدر المطلوب، مع فلسفة النظام التعليمي الجّديد، كما يتماشى من جّهة أخرى مع الثقافة الجّديدة المتّبلورة في سلوك المدّمنين على الانترنت من شّرائح مجتمعية مختلفة وبخاصة الشباب والكهول ومن الجّنسين.

3) أنظمة التعليم العربي وفق منظور التربية المقارنة:

تتعدد أنظمة التعليم بتعدد المجتمعات، كما تتفاوت بتفاوت مستويات التقدم الذّي احرزته خلال مسّيرتها التنموية. إذ تتدخل عوامل عديدة لتؤثر بشكل أو بآخر في نمط ومستوى وشكل النّموذج التعليمي: العوامل الطبيعية (الجغرافية والمناخية ومصادر الثروات الطبيعية) والديموغرافية (الكثافة السكانية، والتركيب الاجتماعي) والتكنولوجية الاقتصادية (رأسمالية، اشتراكية) والأيديولوجية (ليبرالي، شيوعي)، زيادة على التاريخية والثقافية. كما تتدرج مستويات الهيمنة العالمية في سياق بنّية العلاقات الدولية بناء على دّرجة التحكم في إدارة اقتصاديات العالم وإدارة المعرفة في منظوماتها التعليمية على حّد سواء.

من المعروف أنّ البلدان العربية جزء من العالم المتخلف أي السّائر في طريق النمو بوتائر متفاوتة، كما تتفاوت من حيث مصادر الثروة الطبيعية وحجم ومؤهلات الثروة البشرية وكّلها مجتمعة معا؛ قد تفرض بتضافر جهودها وتجميع امكاناتها قطبا جّديدا مقاوما بشدة للهيمنة العالمية، فيما قد تفقد هذا الحُلم الطّموح باستمرار رعاية أسباب التفكك والتّصادم. كذلك الأنظمة التعليمية فيها يمكنها أن تتطور لتخلص نفسها وتباعا تخلص مجتمعاتها من ربّق التّبعية السلبية والهّيمنة الأجنبية، غير أنّ التّشتت وعدم التكامل في شّأن التعليم العربي سيبّدد الجهود في غير منفعة حاصلة.

فهناك دول عربية غنية، بإمكاناتها المادية الهّائلة في مجال تطوير منظومتها التعليمية غير أنّها تفتقر إلى الموارد البشرية التي تحتضنها بلدان عربية أخرى تفتقر إلى الامكانات المادية، حالة الإمارات العربية والكويت وقطر وسلطنة عمان مقابل مصر، العراق، سورية، الجزائر مثلا. كذلك تزايد الاهتمام بتطبيقات التكنولوجيا وتوظيفها في المجال التعليمي بات أمرا مطلوبا في كل هذه البلدان دون تمييز، غير أنّ الامكانات الآنفة الذكر تحدد مقدار وامكانية الاستفادة منها. هذا إلى جانب اقحام المعرفة والعلم عبر أنظمة التعليم ليس في مجال المنافسة المشروعة فحسب، بل في مجلات استخدامات أخرى تشكل موضع جدل واختلاف في سياسات الدول في العالم. فالمسبار الذّي سيتّوجه من دولة الإمارات العربية لكوكب المريخ قريبا، من المؤكد أن له فوائدا إنسانية جليلة فيما يمكن أن يطعن، ببساطة، في مّرامي أول مختبر أمريكي آلي متطور تم ارساله في بداية السنة الجّارية إلى هناك.

4) نمط التّعليم التّقليدي في مواجهة نمط التعليم الإلكتروني:

معروف في دراسات التربية المقارنة، أنّ أغلب أنظمة التعليم العربي وأنماطه لا تزال متخلفة؛ بانتهاجها **الطرق التّقليدية** التي لا تفّتأ تخرج عن نطاق **أسلوبي الإلقاء والتلقين**، كما لا يزال التّقييم التربوي والتحصيل الدراسي محصورا بصورة أكبر في العلامة باعتماد معيار الحفظ والاسترجاع في الامتحانات بصّفة أساسية، كما لا يزال القطاع يعاني مشكلات كبيرة متعلقة باكتظاظ القاعات والفصول الدراسية مقابل قّلة الاطارات والموارد البشرية القّائمة على العملية التربوية والمشتغلة في إطارها.

فمعظم الإصلاحات التربوية الجّديدة لم تخرج بعدُ عن نطاق الاستمرار في تحقيق هدف كسب الرّهان الكّمي، من حيث تعميم التعليم وتجهيزه بالوسائل الأكثر ضرورية وتوفير تغطية ملاّئمة من التأطير البشري، هذا دون الحديث عن نوعية التعليم وجودته؛ تلك التّي ينشدها مجتمع القطاع عبر الكثير من التّوصيات في مختلف المؤتمرات الوطنية والدّولية والمجالس والهيئات العلمية، فيما يعزى قّلة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية إلى ضعف الإمكانات المادية المتعلقة تحديدا بتمويل قطاع التعليم بصّفة عامة، وكذلك باستراتيجيات التّحول وسّلم الأولويات لدى سياسات هذه البلدان، على غرار، القّلة من دول الخليج (حالة دولة الإمارات العربية وقطر والكويت وسلطنة عمان والمملكة السعودية مثلا).

من هنا ندرك جيدا أنّ عملية التّحول من نمط التعليم الكلاسيكي إلى تبّني نمط التعليم الجّديد، والتحول من كسب الرّهان الكمي إلى كسب الرهان النّوعي لا يزال غالبا متعثرا.

كما أنّ حجم اعتماد الهّندرة الإدارية أو الإدارة الالكترونية في قطاع ومؤسسات التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي بصّفة عامة لا يزال، هو الآخر، محتشما في عديد البلدان العربية، خاصة من تلك التي تمتلك كثافة سكانية عالية، كمصر والجزائر والمغرب نّاهيك عن السودان وسورية والعراق وغيرها. حيث أنّ التوظيف الأمثل للتكنولوجيا في مجال تسيير الشّأن الإداري للمؤسسات التعليمية تحديد يعرف ضّعفا شّديدا لا يكاد يبرز إلّا في حدود محاضر تسجيلات التلاميذ والطلاب، ونتائج الفحوصات والامتحانات، زيادة على المراسلات فضلا عن الاعلانات الالكترونية في مواقع المؤسسات وغيرها، لكّنه لم يقتحم كفاية فضاء الممارسة البيداغوجية في الفصول الدراسية، والمواد المعرفية والمنهجية، والتّفاعل الصّفي إلّا بالشّيء القليل في بعض المؤسسات العلمية الخاصة (الجامعات الفرنسية والأمريكية في مصر، جامعتي الزرقاء وفيلادلفيا في الأردن، وبعض جامعات الإمارت العربية وقطر نّاهيك عن المراكز والمعاهد البحثية المختلطة مع الإدارة الأجنبية في المغرب)، هذا على غرار المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية، أين نجد تطور ملحوظ في استخدام وتوظيف التكنولوجيا (حالة مؤسسة كوندور ومؤسسة اتصالات الجزائر مثلا)، وإن كان لها الأثر الواضح في نسق العلاقات غير الرسمية (نادية عيشور، إيمان آيت مهدي،2020، https://www.asjp.cerist.dz).

في ضوء ذلك نقول: أنّ توظيف التكنولوجيا في قطاع التعليم هو إجراء في غاية الأهمية ومعظم الأنظمة السياسية تدرك قيمة ذلك، غير أنّ الظروف التي تتخبط فيها (الأزمات الاقتصادية، الأزمات الاجتماعية، الأزمات الأمنية والسياسية) تحول دون منحها الأولّوية القصوى. هذا من جّهة ومن جّهة أخرى، ومن النّاحية السوسيو ثقافية، فهناك سيادة ثقافة الثّبات النّسبي ومجّرى التغير بوتيرة بطيئة، وتغلغلها في قلب المعاملات والتفاعلات الاجتماعية بوصفها من بين أكثر الأعراف والعادات الاجتماعية الرّاسخة في الذّهنيات العربية عموما حيث الجنوح نحو التطور والتغير والمنافسة والتّفوق والتميز والتبدل يبقى رّهين سيادة المعتقدات

والإيديولوجيات وفلسفة الحياة تلك التي يصعب تغييرها والمساس بها بسهولة، خاصة لدى القّائمين على الشّأن السياسي ونظام الحكم العشائري القبلي من جيل الكبار. وحتى في قطاع التعليم نجد أنّ معظم المعلمين والأساتذة لاسيما من جيل الكبار لا يزالون يفضلون الطّرائق الكلاسيكية التي تعودوا عليها وألفوها طيلة عملهم في سلك التعليم، ولا يرون في أنفسهم الحّاجة الشخصية المّلحة لاستبدالها أو حتى تطويرها وادماجها مع طّرائق التعليم الإلكترونية لأسباب نفسية ومادية واجتماعية وكأنها، وحسب، من اهتمامات فئة الجيل الجّديد من الشّباب.

5) التعليم الالكتروني؛ الاستراتيجيات وتحفيز الفعاليات الممكنة:

أفرز اهتمام العلوم التطبيقية بمجال تطوير التكنولوجيات في العالم المتقدم، تنامي الاتّجاه نحو الاستثمار فيها بما يخدم مزيد التوسع في نطاق استخداماتها وتعميمها على كافة منّاحي الحياة، سّدا للاحتياجات الجّديدة وتحقيقا للرّفاهية المنشودة، فأصبحنا لا نكاد نرى ونسمع إلّا الحديث عن المعرفة الرّقمية والذّكاء الاصطناعي (نادية سعيد عيشور، 2020)، وما يقع تحت ظّلاله من مستحدثات تكنولوجية كالهواتف الذّكية من الجيل الخامس، والمدن الذكية في ألمانيا، والدّراجات الذّكية والنظّارات الذكية في فرنسا أمريكا وبريطانيا وسيارات خدمات التوصيل دون قائد في أمريكا، والرّوبوتات الذّكية في الصين وكوريا وروسيا وغيرها بلا شّك كثير، بل أكثر من ذلك، أصبحنا نرى ونسمع في إسبانيا عن مطاعم تستخدم الطابعات ثلاثية الأبعاد لطهي الأطعمة المختلفة حسب الاحتياجات الصحية للزبائن (برنامج التكنوفيليا على قناة فرانس25، برنامج تك04 قناة BBC العربية).

بالنسبة للعالم العربي نجد الأمر مختلفا، برغم محاولات البعض اقتناء مستوى معين من هذه التكنولوجيات أو محاولة ركوب المّوجة بتشجيع هذه الصناعات محليا كالإمارات العربية على سبيل المثال وهو أمر بالطبع يدعو إلى التّفاؤل.

بلا شّك أنّ التعلم والتعليم الالكتروني يعد من أروع مجالات الاستخدام المفيد لتكنولوجيا المعلومات، إذ يقدم خدمات جليلة لقطاع واسع جّدا من الأفراد والمجتمعات ولعّل الثورة المعلوماتية في مجال الاتصالات اللاسّلكية هي من دفعت إلى طغيان قيم العولمة في العالم، وتسببت في إحداث تغييرات جوهرية لدى مستهلكيها خاصة من فئة الشباب، وخلقت ما أضحى يعرف اليوم تشجيع الصناعات الإبداعية (جون هارتلي، 2016) ببروز الهُويات الإبداعية (نادية سعيد عيشور، 2019) كنمط عولمّي جّديد.

في ظل الانتشار الواسع للرّقمنة واقتحام العالم الافتراضي من قبل شرائح مجتمعية واسعة؛ اكتسب التعليم الالكتروني أهمية كبيرة في تحقيق دّعم أهداف سياسات التعليم الرّسمي والتعلم الاجتماعي بصّفة عامة. حيث يدعم بقوة التعليم العادي أو التقليدي في صورته المباشرة سواء عن قرب باستخدام الوسائل الايضاحية، أو التعليم عن بُعد بنقل فعاليات الصّف المدرسي عبر الشّاشات إلى بيوت المتعلمين حيثما كانوا عبر منصّات التعليم الأكاديمي وغرف الاجتماعات الافتراضية، إذ تستخدم فيها أجهزة وشبكات التواصل الاجتماعي والتي تشمل فئات متنوعة تحت مسمّيات مختلفة (جهاز الحاسوب أو جهاز الهاتف الجوال من الجيل الثالث على الأقل لوحات لوب توب **LapTo** أو تابلات **Tablette**/ وجروبات **Groupe** واتّساب، فيبير، تويتر الفايسبوك وغيرها)، هدفها هو ليس مجّرد ايصال المعلومات لمستهلكيها فقط بل أكثر من ذلك يمكنها أن تؤّدي أدوارا نفسها وببراعة فّائقة، تّلك التّي كانت ولا تزال في أغلب البلدان محسوبة على المؤّطرين من المعلمين والمدرّبين في الصّف الدراسي ومن خلال التفاعل المباشر.

وإذا كان لكل تعليم ظروف وأسباب نوعية لضمان نجاعته فإنّ لكل وسيلة تعليمية كذلك شروط نجاحها. ومن هذا المنطلق يحدد (بشير عبد الرحيم الكلوب 1989، ص ص28-29) شروط الوسائل التعليمية الواجب توافرها لإنجاز مهامها على أحسن وجّه، وهي كالتالي:

- تحديد الهدف من الوسيلة
- دقة المادة العلمية ومناسبتها لمادة الدرس
- توفر المواد الخام اللازمة لصنعها مع رخص تكاليفها
- تعد الوسيلة لغرض واحد بحيث تكون بعيدة عن الاكتظاظ والحشو
- أن يناسب حجمها أو مساحتها مع عدد طلاب الصّف
- أن تعرض في الوقت المناسب وألا تترك حتى تفقد عنصر الإثارة

- أن تبقى مع الزمن كلوحات المعلومات والخرائط السياسية والرسومات البيانية
- أن تناسب مدارك الطلاب بحيث يسهل الاستفادة منها
- تجربة الوسيلة قبل استعمالها للتأكد من صلاحيتها.

نلاحظ أنّ مثل هذه الشروط يمكن أن تنسحب على عديد الوسائل المعتمدة عبر منصّات التعليم الرقمي- الالكتروني من مناهج ومواد معرفية مدعومة بالصور والوثائق والخرائط والرسومات البيانية والبيبليوغرافية والأفلام التعليمية..؛ تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الفئة التعليمية الموّجهة إليها، وإن كان الأمر من جّهة أخرى يتطلب إمكانات مادية كبيرة تتعلق بأطراف العملية التربوية إلى جانب الإدارة التربوية في المؤسسات التعليمية.

6) التعليم الالكتروني كمطلب للتّكيف وجّائحة كورونا في العالم العربي:

تتفاقم الحّاجة أكثر إلى التعليم الالكتروني في ظّل مواصلة رّزايا جّائحة كورونا اكتساحها العالم بعد الفشل الذّريع في احتوائها مكانيا وزمانيا، حيث تتّجه الإرادة السياسية لجميع الدول إلى تبّني استراتيجيات فورية لمواجّهة اكراهات الوباء في المجالات الأكثر حيوية والتّي تّمت الإشارة إليها فيما سبق.

فيما يبقى مواصلة قطاع التعليم لنشاطه أمرا معلقا باشتراط اللّجوء إلى دعم التعليم عن بُعد، باعتماد نمط التعليم المختلط، كمحاولة لاستدراك ما فّات من حصص التدريس منذ منتصف شهر مارس إلى غاية كتابة هذا البحث، حيث تتّجه الأنظار في العالم العربي على غرار العالم نحو قبول فلسفة التّعايش والتكيف مع هذا الوباء في حال استدامة هذا الوباء.

وفي العموم يعرف **التعليم عن بُعد** في موسوعة ويكبيديا بكونه: "أحد طرق التعليم الحديثة نسّبيا. يعتمد مفهومه الأساسي على وجود المتعلم في مكان يختلف عن المصدر الذي قد يكون الكتاب أو المعلم أو حتى مجموعة الدّارسين. وهو نقل برنامج تعليمي من موضعه في حّرم مؤسسة تعليمية مّا إلى أماكن متفرقة" (www.onefd.edu.dz).

كما يعرف التعليم الالكتروني في الموسوعة ذّاتها بأنّه: "وسيلة من الوسائل التّي تدعم العملية التعليمية وتحولها من طّور التلقين إلى طّور الابداع والتفاعل وتنمية المهارات، ويجمع كل الأشكال الالكترونية للتعليم والتعلم، حيث يستخدم أحدث الطرق في مجالات جّديدة للتعلم والتعليم، مما زاد في ترسّيخ مفهوم التعليم الفردي أو الذّاتي؛ حيث يتابع المتعلم تعلمه حسب طاقته وقدرته وسرعة تعلمه ووفقا لما لديه من خبرات ومهارات سابقة. ويعتبر التعليم الالكتروني أحد هذه الأنماط المتطورة لما يسمى بالتعلم عن بُعد عامة، ...حيث يعتمد التعليم أساسا على الحاسوب والشّبكات في نقل المعارف والمهارات. وتضم تطبيقاته التعلم عبر الواب Web والتعلم بالحّاسوب وغُرف التدريس الافتراضية والتعاون الرّقمي. ويتم تقديم محتوى الدروس عبر الانترنت والأشرطة السمعية والفيديو والأقراص المدمجة" (التعليم الالكتروني، تاريخ التصفح 2020/07/18 الساعة 12.55د، متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/).

من خلال ذلك يمكن أن نستوعب أنّ التعليم الالكتروني هو نمط التعليم الذّي يتحقق عبر الأجهزة الالكترونية الرّقمية، كالحاسوب أو الهواتف الجوالة مثلا، بما في ذلك شّبكات الانترنت ومنصّات التعليم وغرف الدّردشة وعقد اجتماعات من خلالها باستخدام برامج مثل الزوم مثلا.

وهنا لابد من الإشارة إلى أنّ استراتيجيات مواجهة تّداعيات كورونا في الحياة العامة وفي نطاق مؤسسات التعليم الرّسمي على الأقل هي متباينة بتباين عديد الظروف والعوامل، لا سيما وأنّ تحديات الدول العربية ليست في مستوى واحد، من جّهة امكاناتها المادية كالتجهيزات المكتبية والبيداغوجية وتكلفة الدراسة والخدمات المدرسية، وأجور الموظفين والعاملين بالقطاع وكذلك مؤهّلاتها من الموارد البشرية، زيادة على عدد التلاميذ والطلاب في المدارس والجامعات فمثلا نجد في (مصر 03 مليون طالب جامعي وعشرون مليون متمدرس، وفي الجزائر02 مليون طالب سنة 2019، ربّما هو رقم يساوي أو يفوق عدد سكان أصليين لدولة عربية أخرى بأكملها كالكويت، سلطة عمان مثلا، فيما يفوق عدد سكان مصر المقدر ب 100 مليون نسمة عدد سكان دول الخليج مجتمعة والمقدرة بما يربو عن 50 مليون نسمة للسنة الجّارية).

وبهذا نجد أنّ حاجة الدول العربية إلى تفعيل توظيف التكنولوجيا في مجال التعليم عن بُعد ومنه التعليم الالكتروني، الذّي تعزز بالظّرف الكوروني الحالي؛ من شّأنه أن يجسد مطلبا حيوّيا مغّذيا لتكامل جهود تحقيق أهداف السياسات التعليمية، تّلك التّي يصعب تحقيقها على النّحو المطلوب فقط باعتماد نمط التعليم

التقليدي المباشر، خاصة ما تعلق بتغطية حاجات القطاع ومعالجة النّقائص التّي يعانيها لأسباب مادية وبشرية.

فإذا كان ولابد من اللُّجوء إليه كخيار دّعم للتعليم التقليدي لا غنّى عنه في جميع البلدان العربية؛ فإنّ الأمر سيتطلب وجوبا البحث عن آليات التّخفيف أو القضاء على أهم المعوقات التّي تصعب من اعتماد هذا النّمط من التعليم، والتّي يمكننا حصرها فيما هو آت:

- **آليات القضاء على المعوقات المادية/السوسيو سياسية:**

يتعلق الأمر بتقييم الصّعوبات التّي يمكن أن تعترض سبيل إطلاق هذا المشروع وانجاحه في قطاعات التعليم العربي بدّرجات متفاوتة، نذكر في مقدمتها عدم تعميم شبكة الانترنت على جميع المناطق وبخاصة النّائية، وضعف قوة شبكة الانترنت ومحدوديتها (02 ميجابايت في الجزائر مقابل 08 ميجابايت في فرنسا على سبيل المثال)، إلى جانب افتقار أغلب الطلبة والتلاميذ وحتى عديد المعلمين إلى أجهزة الحّواسيب المتطورة والهواتف على الأقل من تلك المتوفرة على تطبيقات وبرامج يمكن استغلالها في العملية التعليمية (من الجيل الثالث، الرابع والخامس)، مع توفير عدد ملائم من البرامج الالكترونية المُعّدة للتدريس على نّحو مناسب لمحتوى المواد المبرمجة في المقررات الدراسية. هذه المشكلة، كذلك، تظهر بعمق في المجتمعات الطبقية في الدول العربية ذات التوجه الرأسمالي للنظام، حيث يشتمل قطاع التعليم النمط (الحكومي والخاص معا) كما هو الحال في جمهورية مصر والأردن وتونس والكويت على سبيل المثال)، هذا على غرار بلدان عربية أخرى يقتصر نظامها على التعليم الحكومي في غالبه كالجزائر والمملكة السعودية وسورية وموريتانيا وليبيا مثلا).

وهنا ينطرح إشكال جديد هو زيادة اتساع الهُوة بين الطبقات الاجتماعية وتّواليا طبقات مجتمع التّمدرس أو مجتمع المعرفة (وقد عولجت هذه المسألة "الرّأسمال الثقافي" على يد السوسيولوجي الفرنسي بيير بورديو في المجتمع الرأسمالي الحديث)، ممّا قد يؤثر على شّكل التوظيف لاحقا بحسب نوعية الشّهادات التي تفرض نفسها (حالة شهادات الجامعات الأمريكية والفرنسية مقارنة مع شهادات الجامعات الحكومية عين شمس أو القاهرة في مصر مثلا).

ومن الآليات المقترحة للتّخفيف أو القضاء على هذه المشكلة نقترح: استثمار نفقات تمويل مشاريع متعلقة بالتّجهيزات البنائية الهيكلية إلى اقتناء حّواسيب وهواتف ذّكية (من لدن أوقاف خاصة بالمؤسسات) تنعش التعليم الالكتروني (حالة لاب توب في مصر حسب تصريح السيد: محمد أيمن عاشور وزير التعليم العالي مؤخرا،m.youm7.com). ولا يجب أن يقتصر الأمر على فئة بشرية بعينها أو مؤسسات بمُدن بعينها، بل يجب تعميم هذا الإجراء، قدر المستطاع، لينسحب على كّافة التلاميذ والطلبة ومعلميهم، هذا إلى جانب مجانية ولوج المواقع الرّسمية لمؤسسات التعليم مع مجانية استخدام منصات التعليم عن بُعد (منصة مودل في الجزائر ومصر مثلا).

مع العلم أنّ نتائج بعض الدراسات الاستطلاعية الحديثة في الأردن أكدت أنّ كثير من الطلبة، على غرار أساتذتهم، أفصحوا بعدم رضاهم عن استخدام هذه المنصات بسبب هذه المعوقات بالذات (الاستراتيجيات: 42% راضون عن المنصات التعليمية عن بُعد في الجامعات، تاريخ التصفح2020/07/18، الساعة 14,53 توقيت الجزائر، متاح على الرابط: ttps://alghad.com). وهنا يتعين تعزيز التفاعل عبر الفضاء الرّقمي بين الطلبة والإدارة التربوية لفهم مشاكلهم في مجال التحصيل والاكتساب، من خلال تعيين خلية متابعة بيداغوجية تعمل بالتناوب على مدار 24 ساعة لغرض استيعاب جميع الاتصالات ومنع حدوث ازدحام بتحّديد الذّي قد ينجم عن تحديد وقت ساعات الاتصال.

عادة ما تكون المشكلات المتعلقة بكل شّيء مادي أسهل بكثير من تلك المتعلقة بالرّأسمال البشري، حيث ثّمة عراقيل تستدعي آليات للقضاء أو التخفيف منها لعّل في مقدمتها هو عزوف جمهور واسع من المعلمين والأساتذة عن استخدام التعليم الالكتروني كبديل عن التعليم التقليدي، وهذا بالتّأكيد له مبرراته الموضوعية والذاتية، فإذا انحصرت الأولى في ضعف الشّبكة ووجود خلل تقني على مستوى برامج منصات التعليم؛ فهذا يعني حتمية التدخل الفوري لمختصين في مجال

الهندسة والإعلام الآلي لتسّوية المشكلة فورا، سواء على مستوى وزارات التربية الوطنية والتعليم الجامعي أم على مستوى إدارات للمؤسسات التعليمية لكافة البلدان العربية. خاصة وأنّ هذه البّرمجيات هي مستوردة في غالبها من العالم المتقدم وإن كانت بالنسبة له بدائية تجاوزها الزّمن بعض الشّيء في معظم المؤسسات، ومع ذلك يصعب استيعاب طريقة تكييف استخدامها مع مضمون ومحتوى التعليم العربي وباللّغة العربية، هنا ربما تكون الحاجة الماسّة إلى تنظيم دورات تكوينية للمتخصصين، وكذلك دورات لتدريب المعلمين والأساتذة وحتى جموع التلاميذ والطلبة ولو عبر برامج وتطبيقات الزُّوم مثلا.

في الجزائر، على غرار بلدان عربية أخرى، نشهد محاولات لتّيسير عملية ولوج هذه المنصات وكيفية استخدامها، سواء كانت مبادرات من قبل مؤسسات رسمية (مثلا جامعة بسكرة، جامعة سطيف1 وسطيف 2..)، أو حتى مبادرات ذاتية من قبل متخصصين في مجال الهندسة الإعلامية أو حتى خبراء متدربين في المجال عبر فيديوهات اليوتيوب (الجزائر، العراق، مصر، المغرب، مثلا).

هناك نقطة حسّاسة جدا وعلى قدر كبير من الأهمية تتعلق بالشّفافية التي تعد من أكبر ثمرات التعليم عن بُعد قد تشكل ازعاجا كبيرا لعدد كبير من المعلمين والأساتذة على غرار المدراء والطلبة وحتى بعض المؤسسات، وحتى القائمين على شّأن التنسيق والمتابعة البيداغوجية والتقييم، لكونها تكشف علنا شكل الممارسات البيداغوجية وحدودها في الالتزام بأخلاقيات العمل فيها.

فكما نعلم أنّ مزاولة نشاط التّدريس عبر أسلوبي الإلقاء والتلقين داخل حجرة دراسية مغلقة يصعب تقييمه حقا من قبل المسؤولين البيداغوجيين، كما تصعب مراقبة الأداء البيداغوجي بدّقة من قبل المجتمع من أولياء التلاميذ والمؤسسات الرّقابية، فيما يمكن أن يفصح بشّكل جلّي عن مدى نجاعة ما يبذله المكونون من جموع المعلمين والأساتذة من جهد بيداغوجي لغرض تكوين تلامذتهم وطلبتهم، وفقا لما يتم عرضه من ملفات الكترونية بصيغة وورد Word أو بي دي أف و Pdf وأفلام علمية وفيديوهات تعليمية؛ تتضمن نوعية المحتوى المعرفي للدروس وسلامتها من الخيانة العلمية، وتبرز دّرجة الاجتهاد الشخصي فيها، ومنهجية إعدادها ومقدار ملاءمتها للمقرر الدّراسي: سداسي أو سنوي، وكذلك نسبة الإنجاز فيها ودّرجة تفاعل الطلاب معها ومع أصحابها، إضافة إلى معامل التأثير وعلاقته بجودة المنتجات العلمية.

من بين الآليات التّي نقترحها لتفادي هذا المعوق هو تحفيز المشاركة والمنافسة الشّريفة بين الزملاء من طواقم التّأطير البيداغوجي، من خلال مكافأة أحسن الأعمال البيداغوجية مثلا ولو رمزيا بشهادات تقديرية فهذا سيسعد الكثير إن تّم نشرها والإعلان عنها في موقع المؤسسة التعليمية.

برغم الصّعوبات المتوقعة عند تطبيق التعليم عن بُعد، فقد يهدف التعليم الالكتروني كشكل منه، فضلا عن تجنب مخاطر العدوى بفيروس كورونا، إلى اكتشاف المستخدمين لمواهبهم ومهاراتهم وقدراتهم التّخيلية والتركيبية وملكاتهم الفطرية الخاملة فيما سبق، حيث سيفصح الاستخدام المتكرر عن تشّكيل صُّور جديدة عن أنفسهم تحدد هُّوياتهم الجديدة وتنعش شبقهم وحماسهم للتّغيير. إذ يمكن أن تتجلى في تنوع اجتهاداتهم وتعدد طّرائقهم في بناء المحتوى المعرفي الخاص بهم الذّي سيظهر مقدرتهم على شاشات الأجهزة الالكترونية، فالفضاء التفاعلي لم يعد اسمنتيا مغلقا وأسودا بين الجدران الأربعة، بل صار ممتدا أبيضا ممدود وليس له حدود يصول ويجول ضمن ليتحول إلى الفضاء الافتراضي، ما سينمي روح التنافس ويحفز على الابداع والابتكار خاصة في إطار تفاعل العقل الجماعي عبر الفضاء الرّقمي.

بالطبع إنّ مزاوجة التعليم العادي بنمط التعليم عن بُعد « التعليم المختلط »، ليس أمرا هينا على الاطلاق لتفادي مخاطر العدوى بفيروس كورونا خلال السنة الجّارية أو حتى السنة المقبلة؛ غير أنّه من شّأن التعليم الالكتروني بالذّات أن يخّفف الفّجوة الحاصلة بين الطلاب وأساتذتهم من جّهة، ومن جّهة أخرى يمكن أن يسهم في تخفيف حجم الضّغوط النفسية والاجتماعية النّاجمة عن العزل والتّباعد الاجتماعي، وما يمكن أن ينجر عنهما من مشكلات باستثمار الوقت فيما يفيد المصلحة العامة للمجتمع، وحتى التخفيف من

الأضرار المادية التي يمكن أن تتكبّدها المؤسسات في حالة ما إذا تم تعطيل السّنة الدراسية وخسارتها بالكامل.

- **منصّات التّعليم عن بُعد؛**

تعُجّ المواقع الالكترونية عبر بّوابات الانترنت بعديد المنّصات والبرامج المتميزة والهادفة التي تهتم بقضايا التّدريب والتعلم والتعليم عن بُعد مثل منصة (مودل **Moodle**)، كما يهتم بعضها الآخر بالتنسيق بين المؤسسات المعنية بهذا النّمط من التدريب والتعلم والتعليم عن بُعد، سواء داخل قطاع معرفي واحد أو بيّني ومتنوع، بين مختلف الجّهات التّي تتطلب التعاون المثمر لتحقيق أهداف المجتمع (الكليات، الجامعات، الوزارات والشركاء الاجتماعيون). ويبقى في الأخير من الضروري أخذ بعين الاعتبار أنّ لكل من هذه المنّصات الغربية والعربية؛ فلسفتها الاعتقادية ورؤّيتها الرّسالية الخاصة بها فاللمسة الفرعونية مثلا لا ينبّغي أن نلمسها إلاّ في المحتوى المعرفي المصري، وهكذا. ومن هذا المنطلق يفضل تشجيع المنتوج المعرفي الالكتروني الاصلي. المحلي لبناء وتشّكيل الشخصية المجتمعية وفق النكهة الوطنية للجيل الصّاعد من المتمدرسين.

تأخذ المنّصات التعليمية عديد التصنيفات بناء على مواصفات محددة: فمنها الدّولية ومنها الوطنية منها الحكومية التابعة لجامعات رائدة ومنها غير الحكومية التابعة للقطاع الخاص، منها الربّحية وكذلك منها المجّانية والمختلطة، منها ما تتفرد بالتعليم المفتوح ومنها ما تتخصص بالتعليم المغلق، منها العامة الموجّهة لعموم النّاس، ومنها الفنّوية المتخصصة الموجّهة لمستويات تعليمية بعينها (طلاب ثانوي، طلاب جامعات، مسّيرون)، منها التّفاعلية ومنها غير التفاعلية. وفي الختام نجدها كّلها تستفيد من خبرات بعضها البعض فيما تتنافس في إبراز تفردها بمميزاتها الخاصة.

فأغلب المنصّات العالمية ذات الجّودة العالية تستعمل عادة اللّغات الأجنبية وبخاصة اللّغة الانجليزية (حالة كورس). مّا قد يصعب على المستخدمين سواء من الأساتذة أو الطلاب العرب حسن الاستفادة منها عمليا وإلى أقصى الحدود، في المقابل نجد منصات عربية المنشأ لكن تعوزها الجّودة والسُّمعة العالمية بدّرجات متفاوتة (حالة منصة رواق الأردنية، ومنصة إدراك المملكة السعودية)، كما أنّ الشّهادات ليست مجّانا؛ إذ يتعين على المشتركين دفع مستحقات الدّورات التّدريبية للحصول على شهادات، مّا يتطلب ضرورة امتلاك لبطاقة الدّفع الالكترونية (**Carte Grine**)، هذا الذّي ليس في العموم من ثقافة الاستخدام الشّائعة لدى الشعوب العربية خاصة في البلدان الأكثر تقهقرا من النّاحية الاقتصادية والاجتماعية.

منصات عربية مجانية للتعليم عن بُعد:

برامج إنشاء، تحرير وتقطيع، ومونتاج الفيديوهات التعليمية

- **البّوابات الالكترونية العلمية العالمية؛**

لا يعلم الكثيرون، ربّما، من جمهور المؤطّرين البيداغوجين نّاهيك عن طلابهم، أنّ مثل هذه البوابات قد تفتح آفاقا واسعة لخدمة مشروع التنوع والتعدد للعالم المستقبلي البديل عن مفهوم العولمة كمرادف للأمركة؛ يروم تّأسيس انتماؤه الحضاري، وحسب، على التزاوج بين البعد الإنس-معرفي مقابل الإنس–اقتصادي في مواجّهة حضارية نّاعمة وسائلة لفكر الشّركات التجارية متعددة الجنسيات وممارسات المقاولاتية العالمية (انظر: أنتوني لوينشتاين، 2029).

وإذا كان تقدم الدول مرّهونا باستثمار القطاع التكنولوجي، والتقدم المعرفي مرهونا باستثمار التعليم الالكتروني، فإنّ هذا الأخير في البلدان العربية، لا بد أن يكون مرهونا بترتيب الجامعات العربية وفق معايير تحددها معاملات التأثير، عبر ما تعرضه هذه البّوابات الالكترونية من أعمال علمية وبيداغوجية. فنجد في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية على سبيل المثال: (**Google Scolar- Research Gate- Research Publications- Cybrarians Journal-Academia.edu**) وغيرها كثير هي بوابات منفتحة ومفيدة جدا، فإلى جانب إثراء المعرفة البيّنية والانسانية ودّعم جهود الباحثين بالجديد والمثير للاهتمام المشترك، مّا يمكن أن يوقد جّذوة حماسهم وتطلعهم نحو اكتشاف المزيد من الجّديد؛ فإنّها، كذلك، تخدم بصورة مباشرة تنمية المؤسسات التعليمية بما يكفل لها المساهمة الجّادة في اشباع حاجات مجتمعاتها

وتنميتها، كما تحقق عضويتها بفعالية بتأكيد مشاركتها، عبر باحثيها المتفوقين من كفاءاتها العالية، في بعث مشروع التنمية المستدامة عبر المحتويات التفاعلية التي تحقق أبعادها هذه البّوابات.

خـــــــــاتمة

من المؤّكد أنّ العالم يعيش صّدمة قّوية ناجمة عن مباغتة عّدو غير مّرئي، ومع استمرار التخبط في وحّل العجز والفشل عن ايجاد حّل فعّال وآمن لاحتواء الوباء والسيطرة عليه؛ فإنّه بّات من الضروري الاتّجاه نحو مسلك التّخفيف من وطّأة الضّغوطات النّفسية والاجتماعية، النّاجمة عن انعكاسات الاستراتيجيات المتبعة لمواجّهة عدوى الفيروس، خاصة التباعد والعزل الاجتماعي (الجّزئي منه والكلي).

وإذا كان محتما علينا العيش والتعايش سّويا والوباء فوق أرض واحدة وفي آنّ واحدة، فإنّ غريزة الخلود أو الحياة تدفعنا إلى استحالة إجراءات الالتزام بقواعد السلامة من العدوى إلى ثقافة عامة ما طال عمر الفيروس جّنبا إلى جّنب مع البشر.

وبالنسبة لانعاش القطاعات الأكثر حيّوية كالاقتصاد والتجارية والصحّة والتربية؛ فإنّه حان الأوّان لتكثيف الجهود لمساهمة جميع مؤسسات التّنشئة الأكاديمية للدّولة في رفع مستوى الوّعي بأهمية التكنولوجيا على الصّعيد الإعلامي والديني والتربوي والتّنسيق بين جهود القطاع العام والخاص على حّد سواء.

وإذا كان التعليم هو بّوابة التنمية وإشباع حاجات المجتمع في مختلف المجالات؛ فإنّ التعليم الالكتروني تحديدا في ظّل استدامة أزمة جائحة كورونا إنما هو البديل الأنسب للقيام بدّور حاسم في مسألة ضمان سيرورة التعليم والتكوين للإطارات الشّبانية تحديدا، تّلك التّي تحتاجها الدول والمجتمعات في هذا الوقت العصيب بالذّات.

كما أنّ الوقوف على ما يمكن أن يكون ملائما لنا كبلدان عربية من مضمون التعليم الالكتروني وتزاوجه والتعليم التقليدي؛ سيتم تداركه والوقوف عليه عبر الممارسة والتجربة والخبرة، كما سيتم العمل على تطويره وفق ما يحقق هُويتنا ويشبع حاجاتنا الخاصة كعرب ينتسبون إلى هذا العالم المعّولم.

من المؤكد أيضا أنّ الحاجة أمُّ الاختراع ومولد الالهام والإبداع إنّما هو صّمام أمان الشعوب والحكومات على سواء، تلك التّي حّلقت حولها عوامل الانقراض من جوع وعطش وفناء. فهذا الذّي سيدفع إلى تجاوزه بتحفيز سمات الاعتمادية وتنمية روح الابتكار والابداع. لاحظنا ذلك في عديد الدول، التي سعى أبناؤها بوسائل بسيطة إلى ابتكار وسائل تستبقي حياتهم، ومنه تطوير الاهتمام بتطوير قطاع الطّب الوقائي والطب التكميلي، إنتاج أدوية طبيعية وأخرى طبية للعلاج (العلاج بالخّلايا الجذّعية (حالة الإمارات العربية-العراق)، استخدام بّلازما المتعافين من كورونا (حالة مصر)، صناعة الكمامات وتصديرها (حالة المغرب) والأقنعة البلاستيكية وصناعة أجهزة التنفس الاصطناعي (حالة الجزائر)، رفع منتجات صناعة مواد التّعقيم.

وبالنّسبة لاستجابة قطاع التربية والتعليم العالي تّحديدا؛ فقد تّمت ملاحظة الشروع في إعداد استراتيجيات التّعليم عن بُعد، بوصفه اتّجاها فرض نفسه في الميدان بقوة، حيث اللّجوء إلى استخدام التلفزيون للمستويات التعليم الأساسي والثانوي واستخدام منصات التعليم الالكتروني (Moodle) على مستوى مؤسسات التعليم العالي في أغلب الدول العربية (حالة مصر، الجزائر، العراق، ...)، لضمان الانخراط في هذا النّمط من التعليم تم إعداد وبّث فيديوهات توضيحية تتعلق: بطريقة التسجيل، وكيفية التفاعل البيداغوجي، طريقة أداء الامتحان، وطريقة تصحيح الامتحان (حالة الجامعة الالكترونية بالعراق، تاريخ التصفح: (2020/07/19، التوقيت (17.54د)، متاح على الرابط: (https://learning.aliraqia.edu.iq).

بالإضافة إلى ما سبق، هناك من المؤسسات من عبرت عن ارتياحها لخوض هذه التّجربة بعد تسجيل مقدار استجابة عدد معتبر من الطلاب والتّلاميذ نّاهيك عن الأساتذة بمعدلات معتبرة (حالة مصر استجابة 75% من الطلبة على سبيل المثال).

<u>غير أن تسجيل عديد النقائص يدفعنا إلى الاقتراحات التالية</u>:

- تشجيع المؤّطرين من الأساتذة والمعلمين وحتى الطلبة على المشاركة في دورات تدريبية للتعليم عن بعد تقدمها منصات وورش العمل التدريبية لهذا النّوع من التعليم مجانا؛

- تطوير منصّات تعليمية عربية الهوية، يتم تكييف المحتوى المعرفي وخصوصية شخصية المتمدرس "التلميذ، الطالب"، وشخصية المدرس" المعلم، الأستاذ"؛
- تشكيل لجان بيداغوجية للمتابعة والمراقبة على مستوى الإدارات التربوية تيُّسر التفاعل الافتراضي بين التلميذ وبين أستاذه؛
- التّشجيع على الاستخدام الأمثل والمتنوع للوسائل التكنولوجية المتاحة لغرض تبسيط المحتوى المعرفي للمواد التي تم نشرها في المنصات التعليمية، يمكن مثلا إعداد فيديوهات تعليمية باستخدام برامج متاحة مثل برنامج باوربوينت **(Powerpoint)** نسخة 2016، وبرنامج **(Classroom)**، اعتماد تطبيق فيلمورا Filmera وتطبيق InShot وتطبيق Filmigo، وكلّها متاحة مجّانا يمكن للمؤسسات المعنية التدخل لدفع مستحقاتها حتى تتم إزالة العلامات المّائية لأصحاب البرامج الأصّليين، والتي تستمر في الظهور ما بقي استخدام التطبيقات مجّانا؛
- توطّيد أواصر التّنسيق والتعاون بين القائمين على تدريس مواد معرفية أو محاضرات مشتركة لإنتاج عمل إبداعي وببصّمة خاصة بجهود مشتركة أفضل من تحميل منتجات أجنبية من فيديوهات متاحة مجانا عبر النّت؛ قد لا تخدم بالشّكل المطلوب حّاجة المتمدرسين من جّهة كما لا تشبع حاجتهم من الخصوصية الوطنية، خاصة في ظّل الاختلاف في النسق الأيديولوجي والسياسي والاجتماعي والديني للعالم العربي من جّهة أخرى؛
- توفير خلية دّعم للتكوين الالكتروني لهذا الغرض على مستوى جميع المؤسسات التعليمية؛
- فيما تعلق بالتقييم، فبرغم صعوبة تجسيده افتراضيا وباعتماد الوسائل التقنية وفق انتقادات لخبراء غربيين في بريطانيا وفرنسا وتحفظهم على تهديد حقوق الخصوصية، بعد تطوير كاميرا لحراسة المترشحين للامتحان في منازلهم؛ فإنّ الخيارات والبدائل متنوعة وكثيرة، ويمكن الاجتهاد مع الوقت عند الممارسة الحقة، في اختيار الأفضل الملائم منها بحسب المستوى الدراسي ودّرجة التكوين ومراعاة نوع التخصص وغيرها.
- خلق مصالح فرعية من مصلحة متابعة التعليم عن بعد بكل مؤسسة تعليمية، لتمكين أكبر عدد ممكن من الأساتذة والطلاب من التكوين والاهتمام باستفساراتهم وانشغالاتهم وتذليل صعوباتهم في اكتساب المعارف والتفاعل عن بعد.
- ربط معايير التّقييم والتوظيف والترقية بمقدار نجاعة الاستخدام المتميز للوسائل الالكترونية في مجال التعليم، مّا يعني تحفيز (التلميذ – الطالب) من جّهة و (المعلم- الأستاذ) من جّهة ثانية على الاجتهاد وإحراز مستويات تقدم كبيرة في مجال التعلم الذاتي وتوظيف المعارف والخبرة في مجال التعليم، ومع دّعم النجاح في تجسيد أحسن منتوج علمي الكتروني يبدي بوضوح القدرة على الابداع وتوظيف المهارات المختلفة التي يتطلبها التعلم والعمل كإنشاء عرض تقديمي، أو إعداد فيديو تعليمي عبر اليوتيوب أو فيلم علمي أو إعداد برنامج دّورة تدريبية.

قائمة المراجـــع المعتمدة:

1. أنتوني غيدنز (2005)، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، (المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان)، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، اكتوبر 2005.
2. أنتوني لوينشتاين، (2019)، **رأسمالية الكوارث، كيف تجني الحكومات والشركات العالمية أرباحا طائلة من ويلات الحروب ومصائب البشرية**، تر: احمد عبد الحميد، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت.
3. بشير عبد الرحيم الكلوب (1989)، **الوسائل التعليمية التعلمية إعدادها وطرق استخدامها** مكتب المحتسب، عمّان- دار احياء العلوم، بيروت، الطبعة الخامسة.
4. جون هارتلي (إشراف)(2016)، **الصناعات الابداعية، كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة؟** ترجمة بدر الرفاعي، الجزء الأول، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة.
5. جون هارتلي (إشراف)(2016)، **الصناعات الابداعية، كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة؟** ترجمة بدر الرفاعي، الجزء الثاني، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة.
6. عبد الكريم غريب (2010)، **عالم التربية**، مجلة محكمة تعنى بقضايا التربية والتعليم، منشورات عالم التربية، الجديدة - الدار البيضاء، المغرب العدد (20).
7. محمد رءوف حامد(2006)، **إدارة المعرفة والابداع المجتمعي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة- جمهورية مصر العربية، دون طبعة.

8. نادية سعيد عيشور (2019)، **التحول المجتمعي في الوطن العربي، المؤشرات، الآليات والأبعاد "حالة الجزائر"**، دار سوهام للنشر والتوزيع – قسنطينة الجزائر، الطبعة الأولى.
9. نادية سعيد عيشور، (مارس 2020)، **"السياق التداولي لاقتصاد المعرفة وتحديات الصناعات الإبداعية في العالم"**، مجلة التربية والفلسفة والآداب، العدد الرابع، 2020. -أشغال المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول **المجتمع العربي نحو اقتصاد المعرفة – رُؤية جديدة للتنمية المستدامة**، تنظيم المؤسسة بالتعاون وجامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، يومي: 17- 18.
10. نادية عيشور (2012)، **محاضرات في التربية المقارنة**، منشورات إقرأ -قسنطينة الجزائر، الطبعة الأولى.
11. نادية عيشور، آيت مهدي إيمان(ديسمبر2017)، **الثوابت السوسيو ثقافية في مواجهة عملية الهندرة في المنظمات العربية**، مجلة علم اجتماع المنظمات، جامعة بوزريعة 2، العدد(10). https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40237
12. نادية عيشور، إيمان آيت مهدي (2020)، **دور الادارة الالكترونية في تحسين خدمات اتصالات الجزائر**، مجلة التواصل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار – عنابة/الجزائر، المجلد (25)، العدد (02). https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue اين تاريخ الاطلاع

13. https://learning.aliraqia.edu.iq
14. https://www.alhurra.com/health
15. https://www.alhurra.com/health/2020/04/21
16. https://www.tvanouvelles.ca
17. www.arabic.cnn.com
18. www.onefd.edu.dz
19. www.Science Direct.com